

نظام المعلومات والفعالية بالمؤسسة الجزائرية في اقتصاد السوق

درغوم محفوظ

أستاذ مساعد بالمدرسة العليا للتجارة وعضو بالمخبر.

Résumé: les résultats de l'entreprise économique et le niveau de son efficacité, ainsi que ses possibilités de s'adapter aux conditions de marché interne et externe, son influencés par les capacités de leurs managers et la disponibilité de l'information et de sa qualité qui a plusieurs sources internes et externes à l'entreprise.

Cette influence est dans une grande partie sur l'efficacité des facteurs de production et des méthodes de leur utilisation par le biais du système de contrôle de gestion et qui, converge vers sa rentabilité et sa compétitivité vis-à-vis de ses concurrents.

Après une brève revue de ces éléments à partir de l'approche systémique, nous allons essayer d'étudier quelques aspects du système d'information de gestion et les conditions qui peuvent améliorer l'efficacité d'un nombre d'entreprises en Algérie.

Mots clés: efficacité, d'entreprises en Algérie, système d'information, la théorie des systèmes, contrôle de gestion, économie de marché.

المخلص: تتأثر نتائج المؤسسة وسير نشاطها ومستوى فعاليتها، وكذا مدى إمكانياتها للتكيف مع ظروف السوق الداخلية والخارجية، بقدرات المديرين فيها، وبمدى وجود المعلومات، ومستوى جودتها، من مختلف مصادرها.

وهذا التأثير يكون في جزء معتبر منه على فعالية عوامل الإنتاج وطرق استعمالها من خلال نظام مراقبة التسيير والتي تصب في نهاية الأمر في النتائج المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بمردوديتها المالية وتنافسيتها، مقارنة إلى منافسيها داخل الوطن أو خارجه.

بعد التطرق إلى هذه الجوانب انطلاقاً من نظرية الأنظمة، ودور نظام المعلومات في نظام مراقبة التسيير سنحاول دراسة نظام المعلومات وشروط قد تمكن من تحسين الفعالية والنتائج لعدد من المؤسسات في الجزائر.

الكلمات المفتاح: الفعالية، المؤسسة الجزائرية، نظام المعلومات، نظرية الأنظمة، مراقبة التسيير، اقتصاد السوق.

مقدمة: ترتبط العمليات الاقتصادية في المؤسسة، والمتمثلة في مختلف الأنشطة الموجهة لأغراض اقتصادية وخلق ثروة، وتحقيق نتائج مقبولة بعدة عوامل، منها ما يتعلق بالإستراتيجية المتبعة وطرق التسيير وبهيكل وتنظيم المؤسسة وتأثيراته على القرار. ومنها ما يتعلق بجوانب الامكانيات والقدرات المالية، البشرية والتكنولوجية... الخ، ودرجة استغلالها وفعاليتها، بالإضافة إلى ما يرتبط بالسوق وشروطه، سواء في مجال المتعاملين والمنافسة وغيرها.

وفي المؤسسات الجزائرية كان موضوع الفعالية على رأس الأهداف المرجوة من الإصلاحات، ابتداء من ثمانينات القرن العشرين والتي اتجهت في نهاية المطاف للمرور نحو اقتصاد السوق، وإلى اليوم يبقى هذا الموضوع مفتوحاً، ويأخذ اتجاهاً أكثر جدية. إلا أن الملاحظ أن الاهتمام كان بالجوانب المالية حيث اتجهت الدولة خاصة في المؤسسات العمومية إلى دعمها بواسطة سلسلة من عمليات مسح ديونها وتقديم شروط ذات جانب مالي للمؤسسات الخاصة.

وفي نظرنا فالمشكل لا يكمن في مدى توفر الأموال والوسائل بقدر ما يرتبط بطرق وكيفية استعمال هذه الأموال. وقد أشار إلى هذا عدد من الكتاب فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي لا يستفيد منها البلد المضيف إلا بتوفر شروط الفعالية والتنظيم، (دادى عدون وبعداش، 2009)، وكذلك (Amaira, 2006)، (Combes et autres, 1999). وهو ما يبدأ في المؤسسات المستعملة لهذه الأموال، ويعتبر صلب العملية الإدارية بدعم من نظام مراقبة التسيير الذي تطور اليوم ليدخل أيضاً في المنظمات غير ذات الهدف الاقتصادي، نظراً لأن المؤسسات والمجتمع يرتبط وجودهما وبقاؤهما بالاستعمال الجيد والمفيد لمواردتهما المختلفة.

في هذا المقال سوف نحاول تناول فعالية المؤسسة الاقتصادية في الجزائر من خلال نظرية الأنظمة كأداة مفيدة لتحليل وفهم المؤسسة، وكذا تعاملها مع بيئتها ومحيطها، مع دخولها إلى اقتصاد السوق وظروف العولمة الاقتصادية، وما يرتبط بها من تحرير للمعاملات داخليا وخارجيا، وما يفرضه من تغيير في أساليب التسيير والمعلومات، والنظرة إلى المؤسسة الاقتصادية ودورها بشكل عام. فكيف ترى الفعالية من مدخل نظرية الأنظمة، وما هو دور نظام معلومات مراقبة التسيير في المؤسسة الجزائرية في الظروف الحالية؟

وسوف ننطلق من مفهوم الفعالية ودور نظام معلومات التسيير لدى الفكر الإداري الكلاسيكي وحسب نظرية الأنظمة، ثم ننقل إلى حالة المؤسسة الجزائرية باستعمال ما يمكن من المعلومات المتوفرة عن الاقتصاد الوطني من عدة مصادر، ثم ما حصلنا عليه من معلومات من عينة تتكون من أربعة وأربعين مؤسسة اقتصادية. وسوف نقوم في الأخير بتقديم استنتاجات فيما يمكن حول الشروط الضرورية لرفع تحدي الفعالية انطلاقاً من توفير نظرة جديدة للتسيير والمسيرين.

1- الفعالية ونظام مراقبة التسيير لدى الفكر الإداري الكلاسيكي

أخذت الفعالية لدى كتاب التسيير في البداية أكثر من تعريف، وهي ترتبط بمفهوم الأهداف في المؤسسة، وركز عليها المهتمون من خلال مفهوم الإنتاجية

الذي يلتقي لدى البعض مع مفهوم الكفاءة (Schreyer, 2001). وهي عناصر تلتقي في موضوع المراقبة وتقييم الأداء في المؤسسة.

فحسب كل من سافال (Saval, 1979) ، وجرفي (Gervais 1982, p4)، تأخذ الفعالية معناها من تقييم نشاط المؤسسة بالنسبة إلى أهدافها، إلى أي مستوى أو حد تم تحقيق النتائج المقدرة أو المرغوبة. أي تقييم الفعالية بدلالة الفرق بين النتيجة المحصلة والهدف المحدد مسبقا.

واستعمل هذا المفهوم في مراقبة التسيير بواسطة طريقة الأهداف وعدد من مؤشرات القياس مثل الربحية، المردودية... الخ. وهي مؤشرات تعبر عن أهداف قابلة للتقييم في الخطط والبرامج، يمر تحديدها عبر مشاركة الجهات ذات الصلة بها في إطار العملية الإدارية، سواء أثناء إعداد الخطط والبرامج، أو أثناء تحضير الإستراتيجيات.

وعملية تقييم الأداء تكون بالتأكد من مدى تحقق الأهداف، أي بمقارنة هذه المؤشرات إلى مستوى الإنجاز منها، إذ كانت بذلك مراقبة التسيير عملية يستطيع المسؤولون بواسطتها أن يتحققوا بأن الموارد قد تم التحصيل عليها، واستعملت بكفاءة وفعالية، لتحقيق أهداف المؤسسة كما لدى أنطوني (Anthony, 1965, p17) وأيضا (Anthony et Dearden, 1976) و(Guedj, 2000).

وهنا يجب ملاحظة أن هذا التيار يعتبر أن مراقبة التسيير في بدايتها هي عملية تحقق وربط بشكل مباشر بين الأهداف وما تم إنجازه منها. وهذا لا يتطابق مع أصل معنى مراقبة التسيير الذي جاء من الولايات المتحدة: management control، والذي يأخذ معنى التحكم. هذا المعنى الأخير لم يصل إلى أوروبا إلا مع التطور الذي شهده فيما بعد حيث أصبحت: هي العملية التي يؤثر المديرون من خلالها على الأعضاء الآخرين في المنظمة من أجل تحقيق استراتيجيتها (Anthony, 1988, p10)، وبعد ذلك أصبح المعنى أقرب إلى التحكم وفي نفس الوقت التحقق، لما عرفه سايمونس (Simons, 1995, p5) "هي العمليات والإجراءات التي تركز على المعلومة التي يستعملها المديرون للحفاظ على بعض أشكال أنشطة المنظمة أو تغييرها".

«les processus et les procédures fondés sur l'information que les managers utilisent pour maintenir ou modifier certaines configurations des activités de l'organisation».

وهناك تداخل بين كل من الأهداف les buts وهو ما تسعى المؤسسة إلى تحقيقه في شكل كيفي حتى تؤدي دورها وسياستها، مثلا تحقيق نصيب في السوق أكبر من دورات ماضية لمنتجات معين من أجل تقوية وضعيتها أمام منافسيها. أما les

objectifs فهي محددة بأرقام وكميات، وتعتبر عن ترجمة للأهداف، مثلاً تحقيق رقم أعمال بقيمة معينة في السوق يلبي هدف توسيع نصيب المؤسسة فيه.

والأهداف بنوعيتها ومختلف القرارات والتوجيهات المتعلقة بها، تتبثق من الإستراتيجية التي تحدد أولاً ضمن الإطار المرجعي للمؤسسة وسبب وجودها، في سلسلة مترابطة ومنسجمة عمودياً وأفقياً داخل المؤسسة، يسهر المسيرون على تحقيقها بالتحكم في الموارد المختلفة، كهدف لنظام مراقبة التسيير.(دادى عدون 2001، ص12).

كما أن المؤسسة الاقتصادية كمنظمة ونشاط ذو أهداف، فهي تسعى باستمرار إلى تحقيق وضعية جيدة في السوق، ويتوقف ذلك بنشاطها وحالة محيطها الذي يخرج عن تحكم المؤسسة. وكنتيجة فإن تحقيق الأهداف التي تبحث عنها يكون عادة تحت ضغط تغيرات المحيط.

فالهدف الكمي أو الرقمي يلعب دوراً مسيطراً في توجيه نشاط المؤسسة، فهو مرجع ثابت في لحظة معينة، تقيم وتقارن معه مختلف الأرقام أو القيم ويحدد بذلك الفعالية. وهكذا يقدم المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات. من هنا فالتنسيق بين مختلف أقسام ومصالح المؤسسة ومستوياتها، يعتبر ضرورياً من أجل نجاح عملية تحديد الأهداف وتحقيقها.

فعمليات مراقبة التسيير حسب نموذج هيكلية المؤسسة لمنزبرغ تقع في دائرة التقنوقراط la technostructure، في شكل وظائف دعم للإدارة تقوم بإعداد المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ في المؤسسة، والتي تقدم الدعم للقمة الاستراتيجية le sommet stratégique الذي يشمل كل من المدير العام ومجلس الإدارة.

كما أن المؤسسة لا تستطيع أن تقوم بنشاطاتها بشكل فعال دون وجود انسجام بين هذه القمة ومختلف المصالح العملية le centre opérationnel التقنية والتشغيلية باستمرار، بواسطة الخط الهرمي la ligne hiérarchique، الذي يشمل المدراء الفرعيين والمسؤولين المباشرين على النشاطات الإنتاجية والخدمات، خاصة في المؤسسات التي تتميز بالعملية الإنتاجية المرتبطة، أو المتواصلة بين عدد من المصالح. وهي الحالة التي تكاد تكون موجودة في مختلف المؤسسات الحالية.

بالإضافة إلى هذه الأجزاء فهناك وحدات وظيفية لوجستية les unités fonctionnelles logistiques تفيد في البحث والمنازعات والعلاقات العامة.

وقد ذهب تيار آخر إلى اعتبار سلوك الأفراد متأثرا بالعملية، مثل (Argyris, Ridgway, 1956) (1952) وأن إقامة نظام لمراقبة التسيير سوف يتسبب في خلق تصرفات تخل بالانسجام مع أهداف المؤسسة. ولذلك فهناك علاقة بين مراقبة التسيير ومراقبة تصرفات الأفراد كما لدى (Merchant, 1998)، نظرا لأنهم يختلفون في الأهداف والحاجات وغيرها.

ونظرا لطبيعة عملية إعداد الأهداف، فمن الضروري توفير نظام معلومات يجمع ويعد المعلومات للقرارات والإجراءات، يتابع حركة التنفيذ من جهة، ويرصد المعلومات في إطار عملية متابعة حركة المحيط من جهة أخرى. وبذلك فترتبط عملية التسيير ككل بنوعية وفعالية نظام المعلومات، وبمدى توفر هذه الأخيرة ونوعيتها، وطبيعة حركتها ومصادرها الداخلية والخارجية. وهي جوانب يفترض وضوحها بدرجة كافية في اقتصاد السوق وما يفرضه من شفافية على المتعاملين الاقتصاديين كمؤسسات وهيئات مالية، أو كإدارات عمومية من خلال دور الدولة وهيئاتها.

فتتميز الطريقة الكلاسيكية لتحليل ومتابعة الفعالية في المؤسسة بالسهولة في التطبيق والحساب، إلا أنها تشكو من النقص في بعض جوانبها. فالدراسات التي تستعمل الأرقام والنسب المالية أو المؤشرات الكمية، التاريخية منها أو التقديرية الموجهة نحو المستقبل، تتميز بأنها تهمل مجموعة من العوامل الأساسية غير الكمية ذات ارتباط بالجوانب البشرية والنفسية.

وهذا ما يعني أن التقنيات المذكورة تشكو من العجز في تفسير الفعالية، وما يرتبط بها من كفاءات التعامل مع شروطها، وما يؤثر فيها من عناصر من أجل الاستفادة القصوى منها. ويمكن القول مع (Bennis, 1962 dans Sheid, 1990) و(Heyvaert, 1973) أنه: لا يمكن لأي مقياس وحيد للفعالية، ولا لأي قطع في الزمن لنتائج المؤسسة أن يعطي مؤشرات عن صحتها.

وقد لاحظ هوب وود منذ سبعينات القرن الماضي (Hopwood, 1972)، هذه النقائص وغيرها مثل الإهتمام بالجوانب قصيرة المدى باستعمال الأدوات المحاسبية، وعدم الفهم الجيد لهذه الأدوات من طرف المسيرين، وغيرها من النقائص ودعا بذلك إلى العمل على التجديد في موضوع عناصر قياس الأداء بشكل أكثر تعبيراً ودقة.

ونتيجة لذلك قدم كل من Kaplan et Norton سنة 1992، طريقة أكثر دقة وتحديدًا لجوانب الأداء والفعالية في المؤسسة ومتبعتها على المدى الاستراتيجي،

ثم (Merchant, 1998)، لمراقبة الجوانب البشرية، و (Bouquin, 2001) للجوانب الإستراتيجية، ثم تطوير Kaplan et Norton لنموذجهما سنتي 1996 و 2001. وبذلك تم تجاوز النظرة التقليدية التي تبحث أساسا على حساب المرودية لأصحاب الأموال أساسا من خلال النتيجة المحاسبية، إلى أنظمة قياس الأداء في جوانب أخرى منها: رضا الزبائن، رضا العمال، الإبداع، وجانب بيئة المؤسسة أو المجتمع الذي تتحرك فيه. ومن جهة أخرى وللخروج من المشكل الذي تطرحه محدودية الأدوات الكمية في تقييمها، فقد ساهمت نظرية الأنظمة في التسيير في تقديم مفاهيم أخرى، تعتبر أن الفعالية مرتبطة بخصائص المؤسسة كنظام مفتوح على محيطها، كنظام أشمل، بماله من تفاعل معها في الاتجاهين.

2- الفعالية ونظام مراقبة التسيير من مدخل نظرية الأنظمة

ظهرت هذه النظرية في ميدان الإدارة بواسطة أعمال عدد من المفكرين ابتداء من خمسينات القرن العشرين، ومنذ ذلك التاريخ تطورت دراسات المنظمات من هذا المنظور بعد مساهمات L.Von Bertalanffy سنة 1937، ثم عدة كتاب مثل Buckley سنة 1969 و Silverman سنة 1970 (ذكرت في Obrecht, 1979).

ويسمح التحليل التنظيمي بتحقيق تركيب حقيقي للنظريات المتعلقة بدراسة المنظمات. لأنه يستعمل مختلف الأفكار والعناصر من مدارس أخرى لإعطاء الأعمال المعنية شمولية وفعالية أكثر. وهي تعد تركيبا للتقني والإنساني، يضم متابعة كل التدفقات المتجهة نحو المؤسسة. وبهذا فتعتبر الاتجاه الأكثر تقدما في الإدارة. (Francois, 1985, p24)

فالمؤسسة كمنظمة تعتبر في نفس الوقت هيكلا اجتماعيا واقعيا، وكمعامل اقتصادي، وتتمتع بخصائص تنظيمية، وكنظام مفتوح على محيطها لأنها مكونة من أقسام مستقلة، مجمعة حسب هيكل خاص بها؛ تملك حدودا تمكنها من تحديدها، وتفصلها عن المحيط الخارجي؛ وتتكيف بوعي مع تغيرات المحيط بفعل القرارات المتخذة من طرف مسيريهها، بواسطة نشاطات أعضائها. (دادي عدون، 1998)

ومجموع هذه العوامل لها تأثير في المؤسسة من جانب مدخلاتها من مختلف عوامل الإنتاج المستعملة وتكاليفها من جهة، ومدى استغلالها وبواسطة ما تنتجه من معلومات وعوامل إنتاج مختلفة، وتحقيق مستوى فعالية، تمكنها من استرجاع

تلك التكاليف وتحقيق أرباح من جهة أخرى. ولا يمكن للمؤسسة أن تضمن حياتها وحركتها إلا بتكيفها مع مختلف الأنظمة في محيطها.

ولذلك فالفعالية بهذا المنطق حسب شين (Shein, 1971, p94) يمكن أن تعرف باستعداد المؤسسة كنظام، للبقاء، للتكيف، للاحتفاظ بنفسها ولنموها، باستقلالية عن الوظائف الخاصة التي تؤديها. وهذا التصور قد تدعم من طرف العديد من الذين درسوا المؤسسة.

وقدرة المؤسسة على خلق صورة وتقالييد خاصة بها، تتوقف على عدة عوامل، تلتقي في أغلبها على مستوى الإدارة وتأطير الأفراد، ورضاهم داخل المؤسسة، وارتباطهم بها ومدى قدرتهم على تحقيق أحسن أداء في ذلك، وعلاقتهم بالمحيط، والمتعاملين الاقتصاديين مع المؤسسة والمستهلكين. وتتأثر بالجهد الذي تبذله مصالح التسويق والبحث فيها، ومعاملتها للمستهلك ومدى تلبية رغباته.

وهنا تظهر أهمية نظام معلومات التسيير، الذي يعتبر جزء من نظام المعلومات في المؤسسة، وتقع عليه مسؤولية الارتباط المستمر بالمحيط ومساهمته في تقديم ما يجب أن يقدم عن المؤسسة، حالتها المالية ونتائجها، مشاريعها وإمكانيات توسعها... الخ، مقابل انتقاء المعلومات الضرورية في الوقت المناسب، وبشكل صحيح عن الحقائق في المحيط، وما يمكن أن يقدمه من مزايا وتهديدات.

والتكامل المحقق بين مختلف أجزاء المؤسسة، يجعلها تعمل بدون تناقض مع بعضها البعض. وهذه ميزة اعتبرت ضرورية من طرف Argyris. كما أن Mc.Gregor قد عمل بشكل مشابه من أجل تكامل الأهداف الفردية والجماعية (Argyris 1964 et Mc. Gregor 1960, dans : Sheid, op. cit, p104)

والدراسات الخاصة بالمؤسسة تزخر اليوم بالعديد من النظريات التي تحاول في مجموعها اقتراح المبادئ والوسائل والطرق، التي تسمح بتحقيق أحسن انسجام في المؤسسة، سواء في الأهداف والطموحات، أو في الجهود والحركات، كمالكين لوسائل الإنتاج، أو كإداريين أو كعاملين فيها بمختلف مستوياتهم، ولما يسعى كل واحد منهم إلى تحقيقه فيها. وهو ما جعل اعتبار المؤسسة نظاما سوسيوتقني وسياسي.

وتزداد حدة الاختلاف بين هذه الأطراف عندما يحس بعضها أن جزء من مصالحه مهدد، في أوقات التحولات كما في وضع المؤسسة الجزائرية اليوم، أو الأزمات أو تغيير الاستراتيجيات. وكل هذا يصب في الاستغلال الأحسن

للإمكانيات والوسائل وبالتالي الفعالية. (Charreaux, 1989) et (Charreaux et Desbrières, 1998)

ويلعب مراقب التسيير في المؤسسة دورا مهما في عملية ليس توفير المعلومة المناسبة في الوقت المناسب لمستعملها، بل أيضا يقوم بدور المكون والمنشط والمحسن أو المجدد للأنظمة فيها، بما يتلاءم مع أهدافها والتكيف مع التغير. (Löning et Pesqueux, 1998) وأيضا (Bouquin et Pesqueux, 1999). وهو نفس المنطق لدى (Ardoin et Jordan, 1978) حيث لمراقب التسيير أكثر من دور، فهو الشخص "الذي يعلم، ينصح ويسهل عملية التسيير". ففهم مهمته في الواقع سوف تسمح للمؤسسات التي تتبنى هذا النظام، بالاستفادة بشكل كبير.

3- المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في إصلاحات اقتصاد السوق

تدخل المؤسسات الاقتصادية الوطنية مرحلة تنفتح فيها على المنافسة والسوق أو المحيط بشكل عام، أين يؤدي دور المحفز للمؤسسة، مادامت هذه الأخيرة تعمل على تحقيق أهداف الطلب المتعلقة ليس فقط بالكمية والنوعية بل بالأسعار أيضا، وبذلك تصل إلى إنجاز أهدافها. وكل تناقض بين متطلبات السوق أو المحيط عامة، ونشاط المؤسسة، قد يؤدي إلى عدم توازن هذه الأخيرة وتحملها لمتابعب قد تصل إلى تهديد مصيرها.

لقد مر الاقتصاد الوطني عبر عدة عمليات إصلاح، وآخرها ما عاشه بتطبيق مخطط التعديل الهيكلي من 1995 إلى 1998، ثم الخصخصة. حيث طبقت أهم وأعمق إصلاحات شهدتها الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث وصلت إلى نهاية مرحلة الاستقرار الاقتصادي، وبداية مرحلة الانطلاقة الاقتصادية، التي سوف تسمح بتحقيق التنمية، والتغير المطلوب من ذلك.

وقد تحققت التوازنات الداخلية والخارجية، وعدد من المؤشرات الاقتصادية الايجابية. ويبقى أمام الاقتصاد الجزائري تحديات لا بد من مواجهتها منها (Bouyacoub, 2000):

- تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات والريع البترولي، التي تخضع لتقلبات السوق الدولية، مقابل ضعف الصادرات خارج المحروقات وكذا تدهور نسبة استخدام إمكانيات الجهاز الإنتاجي الصناعي، التي لا تتجاوز نصفها (50%) كمعدل وطني؛

- ضعف أدوات تأطير الجهاز المصرفي والمالي والذي يلعب الدور المحرك للنشاط التنموي، وتباطؤ إصلاحه، وكذا التحولات الهيكلية في الاقتصاد عامة،

والسوق المالية أو البورصة، التي تضم مؤسسات بقيمة حوالي 120 مليون دولار، مقابل أكثر من 50 مؤسسة ببورصتي كل من تونس والمغرب، و50 مليار دولار في بورصة جنوب إفريقيا وهي حديثة النشأة؛

- ضعف التنسيق بين الهيئات المعنية بمتابعة الإصلاحات ونتائجها وتضارب في الإحصائيات عنها، وفي تقييمها، بين الوزارة المعنية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، الذي يشهد عدم رضا عنها.

وبمقابل هذه التحديات أو الصعوبات التي يواجهها اقتصاد الجزائر، هناك إمكانيات ووسائل متاحة تسمح للقائمين على تسييره، إن أحسن استغلالها وتعبئتها بمواجهتها:

- بعد التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية وتقليص اليد العاملة، وعدم اعتمادها على الدولة في مواصلة نشاطها، قد يجعل هذه المؤسسات قادرة على مواكبة متطلبات السوق، وعلى تحقيق انتعاش الجهاز الإنتاجي؛

- تنافسية تكلفة اليد العاملة في الجزائر، وهي بذلك تشكل عاملا من عوامل انخفاض تكاليف الإنتاج، وهي في نفس الوقت تعتبر إحدى العناصر الجذابة للاستثمارات الخارجية، (Khouiri, 2009) مما يشجع على إقامة صناعات إحلالية أو تصديرية؛

- تحسن احتياطات الصرف التي بلغت أكثر من 51 مليار دولار سنة 2005، ثم حوالي 140 مليار دولار أمريكي سنة 2009، وهو أعلى مستوى عرفته منذ الاستقلال، سوف تغير إيجابيا نظرة المتعاملين الأجانب إلى السوق الجزائرية، ودرجة قابلية الوفاء فيها ولدور الضمان الذي يلعبه ذلك للمعاملات الاقتصادية؛

وهناك تغيرات جوهرية طرأت على الاقتصاد الجزائري من الناحية البنوية والهيكلية، مع تطور دور القطاع الخاص، والجزائر تتمتع بصحة مالية، لكن تجد صعوبة في توظيف الفوائض المالية التي يتعين أن تستخدم من قبل المتعاملين الاقتصاديين.

4- الدراسة الميدانية

4.1- منهج الدراسة وأدواتها: اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على مسح ميداني في عدد من المؤسسات الجزائرية على المستوى الوطني، بعضها خاصة والبعض عمومية في مختلف القطاعات الاقتصادية خدمية وإنتاجية، ونحاول من

خلال دراسة وتحليل البيانات المجمعة بهدف التوصل إلى النتائج الممكن الاستفادة منها في الموضوع.

وقد استعملنا استبياناً أعد وتم توزيعه على عدد سبعة من المسؤولين في جزء من المؤسسات بهدف التحقق من صدقه ولأداء دوره في البحث، وبعد تصحيح بعض الفقرات والاستغناء عن غير المفيدة أو غير المفهومة، تم توزيعه مرة ثانية على عينة عشوائية من المؤسسات، ارتأينا أن تشمل مزيجاً من القطاعين الخاص والعمومي، وكذا القطاعات الاقتصادية الثلاثة: فلاحية، صناعية وخدمات.

وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة على ثمانية وسبعين فرداً من رؤساء مديري ومديري عامين وأيضاً مديري المالية ومراقبة التسيير، لا اعتبار أن أول وأحسن نظام يمثل نظام معلومات التسيير ظهر هو نظام المحاسبة المالية ثم محاسبة التسيير، وهو الشيء نفسه المتوفر في المؤسسات الجزائرية على الأقل حتى فترة الدراسة نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009. وقد استرجع واحد وخمسون استبياناً، الغي منها سبعة غير مكتملة، ليبقى أربعة وأربعون تمت الاستفادة منها في الدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي-التحليلي لامتيازه بنظرة شمولية واقتران وصف الحالة بتحليلها، من أجل استخلاص النتائج الذي يتوجه نحوها الباحث.

يتكون الاستبيان من فرعين: الأول يتضمن المعلومات العامة، والتي تضمنت عدداً من المتغيرات المستعملة في الموضوع وفقاً لعدد من الدراسات مثل (Lavigne et St-Pierre, 2002) :

الشكل القانوني للمؤسسة: عمومية أو خاصة، وقد أسند العدد 1 للأولى و2 للثانية؛ نوع نشاط المؤسسة وفق القطاعات الاقتصادية، 1، 2، 3، على التوالي؛ مدة وجود نظام المعلومات في المؤسسة، حسب عدد السنوات؛

أما الجزء الثاني من الاستبيان فيضم ستة متغيرات:

تخصص مسؤول النظام، إما في التسيير 1، أو التقني أو خارج التخصص 2؛ والهيئة التي يرتبط بها: مراقبة التسيير 1، أو المالية 2 أو الموازنة 3؛ عدد الأفراد فيه؛ هدف هذا النظام، بين ثلاثة متغيرات: كنظام مراقبة التسيير 1، كنظام معلومات 2، لحساب تكاليف المنتوجات والخدمات 3؛ ثم الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا النظام وفق تصور وتجربة المستجوب، في ثلاث مستويات على سلم ليكرت:

جد مهم 5، متوسط الأهمية 2.5 وعديم الأهمية 0؛ وفي الأخير متغيرة بنفس المستويات الثلاثة عما يقدمه النظام للمؤسسة فعلا حاليا من دعم للإدارة.

لقد استعملت مجموعة من الوسائل الإحصائية في تحليل البيانات المحصل عليها من الاستبيان: أدوات الإحصاء ضمن حزمة SPSS من خلال أدوات وصف متغيرات الدراسة واستعمال الجداول المتقاطعة في البيانات حسب القطاعات ومكونات كل من مسؤول النظام وأهدافه... إلخ، وعرض بعض النتائج ومناقشتها.

4.2- عرض نتائج الدراسة

تظهر نتائج الدراسة وفق الجداول التالية، وابتداء من المعلومات العامة:

1- الإحصائيات الوصفية : من بين العدد الإجمالي للمؤسسات هناك أربعة في قطاع الفلاحة وتربية الحيوانات والباقي يتوزع شبه متوازن بين الصناعة والخدمات. وهي من ناحية الشكل القانوني تنتمي للقطاعين الخاص والعمومي مناصفة تقريبا.

Statistiques descriptives

Variance	Ecart type	Moyenne	Maximum	Minimum	N	
,255	,51	1,48	2	1	44	forme juridique
,399	,63	2,30	3	1	44	secteur
86,391	9,29	8,57	40	1	44	nbre d'années d'existence
,203	,45	1,27	2	1	44	spécialité du chef de cg
,294	,54	1,59	3	1	44	tutelle du service
3,498	1,87	2,89	9	1	44	nbre du personnel du service
,486	,70	2,55	3	1	44	objet du service
3,181	1,7836	4,1477	5,00	,00	44	importance
3,763	1.9397	2.1023	5.00	.00	44	apport
					44	N valide (listwise)

جدول رقم 1: الإحصائيات الوصفية للعينة

تدل الإجابات أن جميع المؤسسات بها مصلحة أو هيئة لنظام معلومات التسيير، وفق التصور الذي تعمل به. وتتراوح مدة وجودها أو عدد سنوات الوجود قبل تاريخ الدراسة ما بين سنة واحدة إلى أربعين سنة، مع ملاحظة أن هذه الحالات الأخيرة في الواقع تعبر عن وجود نظام معلومات أساسي في شكله البدائي من هيئة لمعلومات المحاسبة العامة ومحاسبة التسيير.

هناك عدد من الأشخاص في المصلحة يتراوح بين الفرد الواحد إلى تسعة أفراد كأقصى عدد، وارتباط الهيئة أو المصلحة هي لإدارة مراقبة التسيير أو مديرية المالية أو المحاسبة. بينما الأهداف منها وكذا العناصر الأخرى فهي موضحة في

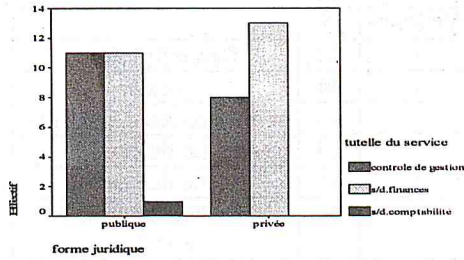
الجدول رقم 2. وما يجب الإشارة إليه أن أغلب الإجابات كانت تؤكد على أهمية النظام لما يمكن تقديمه للتسيير، وفي نفس الوقت أن عددا كبيرا من الإجابات يعتبر النظام هدفه المستعمل في حساب تكاليف المنتجات والخدمات المتعامل بها.

2- مصلحة معلومات التسيير والإدارة الملحق بها: هذا العنصر يدل على الأهمية والدور الذي يعطيه المسؤولون بالمؤسسات لهذا الجهاز، فكلما اقترب من مراقبة التسيير كان أكثر استفادة للإدارة وأداء أهدافه وفقا للإطار الفكري والتطبيقي له.

تتوزع إدارة النظام بين القطاعين الخاص والعام حسب الجدول رقم 2 والشكل رقم 2 التاليين:

العدد	م.التسيير	المالية	المحاسبة	وصاية إدارة نظام معلومات التسيير
م. العمومية	11	11	01	23
م. الخاصة	08	13	00	21
المجموع	19	24	01	44

جدول رقم 2: وصاية إدارة نظام معلومات التسيير في المؤسسات



الشكل رقم 2 : طبيعة وصاية إدارة معلومات التسيير في المؤسسات

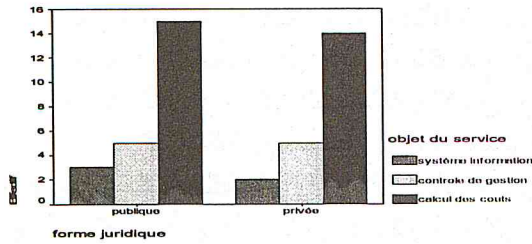
فالمؤسسات المدروسة قد ألحقت هذا النظام بكل من مديرية مراقبة التسيير والمالية، ويكاد يكون ذلك

متساويا بين القطاعين الخاص والعمومي، مع وجود واحدة تلحقه بمصلحة المحاسبة. وهكذا فالمصلحة لا تظهر فرقا واضحا في اتجاه مسيري القطاعين في نظرتهم إلى تخصص المصلحة.

2- هدف مصلحة معلومات التسيير: تتوزع أهداف الإدارة حسب الشكل القانوني كما في الجدول رقم 3 والشكل رقم 3 التاليين:

العدد	م.التسيير	ن.معلومات	ح.التكاليف	هدف نظام معلومات التسيير
م. العمومية	03	05	15	23
م. الخاصة	02	05	14	21
المجموع	05	10	29	44

جدول رقم 3 : هدف نظام معلومات التسيير في المؤسسات

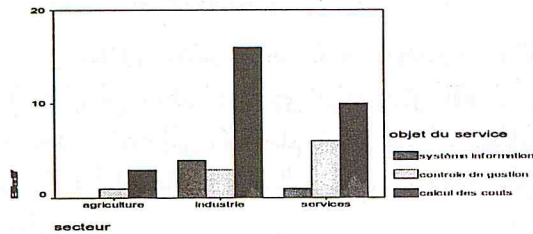


شكل رقم 3: هدف نظام معلومات
التسيير في المؤسسات

حيث تتجه أغلب المؤسسات
إلى استعمال المصلحة في
حساب التكاليف، سواء في

القطاع العام أو الخاص، مع وجود عدد منها أصبح يوجه المصلحة لدور معلومات
التسيير للاستعمال في مختلف المهام الإدارية، كالقرار والتخطيط والمتابعة والتقييم
وهي جوانب إيجابية.

3- أهداف النظام حسب القطاعات: تتوزع أهداف النظام حسب القطاعات
الاقتصادية كما في الشكل رقم 4 التالي:

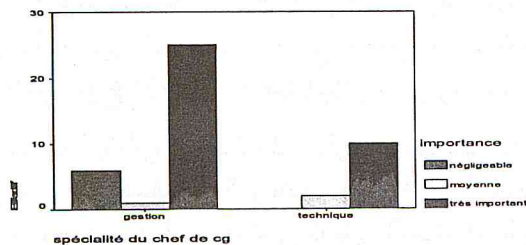


شكل رقم 4: أهداف نظام معلومات
التسيير في المؤسسات حسب القطاعات

في هذه المتغيرة تتجه أكثر
أهمية النظام إلى استعماله في
حساب التكاليف في مختلف

القطاعات الاقتصادية وخاصة في الصناعية، مع أن التوجه إلى اعتباره كنظام
معلومات، يظهر أكثر في هذا القطاع مقارنة إلى الباقين، وهو أيضا توجه نحو
المطلوب في مثل هذا النوع من المؤسسات.

4- أهمية النظام حسب تخصص مسؤوليه: لقد تم الوصول إلى أن الأهمية التي
يوليها مختلف المستجوبين لمصلحة معلومات التسيير هامة حسب تقديرهم، وهي
نفسها في مختلف القطاعات والمؤسسات، وسوف نعرض ذلك حسب التخصصات
حتى نرصد ما إذا كانت هناك
علاقة بالتخصص أم لا.



شكل رقم 5: أهمية النظام حسب
تخصص مسؤوليه

فمن خلال الشكل رقم 5
تعتبر الأهمية التي يتخذها هذا

النظام في المؤسسات الجزائرية مختلفة، حسب هذه الخاصية، حيث يعتبرها ذوو التخصصات التقنية، وهم غير المتكويين في الدراسات الرسمية الأصلية في تخصصات التسيير، مثل المحاسبة والإدارة والمالية أو أيضا التسويق، فهم ذوي تخصصات تقنية كتقنيين سامين أو مهندسين في تخصصات نشاطات المؤسسات مثل الميكانيك والكيمياء والإعلام الآلي وغيرها، فهم يعطون النظام أهمية بين مهمة ومتوسطة، وهذا عكس ما يعتبره زملاؤهم ذوي الاختصاصات في التسيير.

وهذه وضعية قد يكون مردها إلى استعمال الإمكانات الخاصة للمديرين في الإدارة والقرارات، كما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي حالات تم التأكد منها في العديد من الدراسات (Touchais, 1998). أو نظرا لمشكلة الارتباط السيء بين طبيعة ونوعية التكوين الرسمي المتخصص من جهة ومتطلبات الواقع من جهة أخرى.

5 خاتمة واستنتاجات

من خلال عناصر الدراسة التطبيقية، والتي تبقى أولية في انتظار التعمق والتدقيق في العديد من جوانبها، يمكن القول أن المؤسسات الجزائرية المدروسة، أصبحت تتجه إلى الإهتمام بشكل متزايد بنظام معلومات التسيير، ولو بشكل أكثر في أنظمة المحاسبة والمالية التي تستعمل أكثر في تحديد التكاليف ونتائج النشاط المالي.

وهذا حسب رأينا يعتبر تحسنا مقارنة إلى ما تم وجوده في سنوات سابقة حسب عدد من الدراسات في المؤسسات الجزائرية التي تستنتج عدم وجود ولو محاسبة تسيير بالمعنى الحديث، مثل درحمون (2006). وقد يكون هذا التطور ناتجا عن الشعور بالحاجة إلى هذه الوسائل مع الدخول إلى اقتصاد السوق بشكل أكثر براجماتية، أين يجد المسؤولون والمعنيون أنفسهم مجبرون على ذلك مقارنة إلى المؤسسات التي تدور في نفس الفلك وتتنافس معها، سواء الآتية من الدول العربية أو الغربية.

كما يمكن تفسير هذا التحسن في توجه المسؤولين نحو مراقبة التسيير كنتيجة طبيعية لتطور المؤسسات وهي ظاهرة تمت الإشارة إليها في عدد من الدراسات في الموضوع (Lavigne et St-Pierre, 2002)

أما فيما يتعلق بربط نظام معلومات التسيير هذا بإحدى الوصايات، واختلافها ما بين مديرية المالية والمراقبة، فهو قابل للتفسير من وجهة أن الربط يتم في المؤسسة حسب الأهمية التي تعطى للنظام أو الجهاز، وهي في الواقع تأتي نتيجة

إدراك ووعي نسبيا جيد. وهو ما يأتي بعد تجارب واستعمال لفترات، في حين أن حالة المؤسسات المدروسة ما زالت في بدايات إدخال هذه التقنيات الحديثة كأدوات في التسيير.

وعموما تستطيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحقيق الفعالية بتوفير شروطها، وكذلك بالعمل على التنمية والتطور. وهذا يلعب فيه نظام الإدارة دور الرأس المفكر، ابتداء من مكوناته البشرية وأساليب عمله التي تتجه اليوم أكثر إلى تبني نفس الطرق والوسائل (Peretti, 2004). مع اهتمامها بشكل أحسن بمحيطها، وبالأدوات التي تسمح بذلك. وكل هذا تكمله أطراف أخرى وظروف عامة في المحيط ابتداء من توفير ما يجب توفيره من شروط ومعلومات وغيرها.

ويزداد ذلك أهمية مع اتجاه الاقتصاد الوطني نحو الانفتاح على السوق، خاصة في ما يتعلق بالتمويل من خلال توسيع دور السوق المالية، بعد أن كان الاعتماد على النظام المصرفي في تمويل الاقتصاد، أي التحول إلى نمط السوق في التمويل بعد أن كان اقتصاد مديونية، وهو من متطلبات اقتصاد السوق الذي تسير نحوه هذه المؤسسات، سوف يظهر عدة آثار إيجابية على نوعية التسيير فيها.

واقترناع المسيرين والمسؤولين في المؤسسات الوطنية، بفوائد ودور معلومات التسيير أصبح واقعا وعليها التحسن والاستفادة أكثر من هذا المجال. إذ يلاحظ أن نظام المعلومات في المؤسسة بشقيه، التسييري والإعلامي، الداخلي والخارجي، يرتبط حتما باستراتيجيتها في هذا المجال وبإمكانيات المؤسسة المالية والتقنية.

ووضع برنامج خاص بعملية إنشاء نظام معلومات فعال بمختلف مكوناته من أجهزة، بنك معلومات، قنوات المعلومات وتحصيلها... الخ، من المفيد أن يشارك فيه عناصر من مختلف المستويات. بالإضافة إلى تكوين المختصين أو تشغيلهم في ميدان التحصيل ومعالجة المعلومات المختلفة، سواء على مستوى التسيير أو على مستوى الاتصال والتنشيط. وهذا بدوره يحقق الربط، والانسجام بين مختلف أجزاء المؤسسة، بما فيها نظام الإدارة، لتصل في الأخير إلى مستوى من الفعالية يسمح لها بأداء مهمتها في الاقتصاد الوطني كاملة، كخلية أساسية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وعليها يتوقف مصير المجتمع.

مراجع البحث:

- عبد الله ابراهيمي (2005): "تسيير الخطر في المؤسسة- تحدي جديد"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 03.

- ناصر دادي عدون، (2001): الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، د.م.ج.

- ناصر دادي عدون ، بعداش عبد الكريم (2009): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وآثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1999-2008، Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, ESC, n°7.
- ن. دادي عدون-متناوي محمد (2005): "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 03.
- درحمون هلال، (2007): محاسبة التسيير أداة لاتخاذ القرار بالمؤسسات الاقتصادية، مع إشارة إلى المؤسسات الجزائرية، دكتوراة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر.
- دحية عبد الحفيظ (2008)، نظرة حول لوحة القيادة في البنوك العمومية التجارية الجزائرية Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, ESC, n°5.
- دحية عبد الحفيظ (2008)، نظام مراقبة التسيير في البنوك العمومية التجارية الجزائرية، دكتوراة دولة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- عايدة سيد خطاب: الإدارة والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات، دار الفكر العربي، مصر، 1985.
- Amaira Bouzid « Les conditions préalables à la réussite des réformes financières au sein des pays émergents », 23èmes Journées d'Economie Monétaire et Bancaire, Lille, Jeudi 22 et vendredi 23 juin 2006.
- Hugue Angot (2002): Système d'information de l'entreprise, ed. De Boeck, Belgique, 4^{ème} ed.
- Anthony R. N. (1965), Planning and Control Systems, A Framework for Analysis, Division of Research, Harvard University, Boston.
- Anthony R.N.(1988), The Management Control Function, The Harvard Business School Press, Boston.
- Ardoïn J. L. et Jordan H.. (1978), « Le contrôle de gestion », édition Flammarion.
- Argyris C. (1952), The impact of budgets on people, The Controllershship Foundations, Cornell University.
- Bouquin H., Pesqueux Y. (1999), « 20ans de contrôle de gestion ou le passage d'une technique à une discipline », Comptabilité- Contrôle- Audit / les 20ans de l'AFC- mai.
- Bouyacoub Ahmed (2000): « Importation, production et performances économiques », Colloque international : Mondialisation et modernisation des entreprises, organisé par le CREAD, Ghardaia, 25-26 et 27 Janvier.
- Alain Burlaud, (1991), (sous la direction de) : Identité de la gestion, Vuibert.
- C.Chambolle,(2002): « Faut-il interdire la revente à perte ? », Laboratoire d'organisation industrielle Agroalimentaire, (France) cahier n°12, Septembre.
- Charreaux G.(1989): « Structure de propriété, relation d'agence et performance financière », CREGO - IAE Dijon, Octobre.

-Charreaux G. et Desbrières Ph. (1998): « Gouvernance des entreprises : valeur partenariale contre valeur actionnariale », Finance Contrôle Stratégie, vol. 1, n° 2, p. 57-88.

-Jean-Louis Combes et autres (1999) : ouverture sur l'extérieur et instabilité des taux de croissance, CERDI, CNRS et Université d'Auvergne.

-J. p. Cotter (1999) : « Qu'est ce que le leadership ? », Harvard Business Review.

-Gaston Cuendet (1981): traité systemique V1 : Principes de gestion, C.P.polytechnique romandes.

-P.Drucker (2000): « A propos du management », ed. Village mondial.

-H. Fayol (1990): Administration industrielle et générale, ed .ENAG éditions.

-Francois A.R. (1985): Manuel d'organisation, t2, ed. D'organisation.

-Michel Gervais, (1982): Contrôle de gestion et planification de l'entreprise.

-Norbert Guedj, (2000), (conçu et coordonné par): Le contrôle de gestion, ed. D'organisation.

- Guerid Djamel (2000): « L'entreprise entre le mondial et le local, l'exemple de SONATRACH », Colloque international : Mondialisation et modernisation des entreprises.

-Heyvaert Hubert (1973): Stratégie et innovation dans l'entreprise, t.d'état, université catholique de Louvain.

-P. Huard (1974): Objectifs et structure de guidage de l'entreprise, CNRS, Paris, pp.49-53.

-P. Jarniou (1984): l'entreprise comme système politique, Sirey.

-Khouri Nabil, (2009: "l'attractivite de l'algerie pour les investissements directs étrangers : Le Cas des Industries Manufacturières", Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, ESC, n°7.

-Lyazid Kichou et Christian Palloix (2000): «La firme algérienne sous double gouvernance : nationale et mondiale », Colloque international : Mondialisation et modernisation des entreprises.

- B. Lavigne, J.St-Pierre, (2002) "Association entre le système d'information comptable des PME et leur performance financière, 6° Congrès international francophone sur la PME, Octobre, HEC-Montréal.

-Lebel Pierre (1986): Le triangle du management, les ed. D'organisation, pp.119-121.

-Löning H., Pesqueux Y. et Coll. (1998) «Le contrôle de gestion », édition Dunod, Paris.

- Martzloff Charles (1975) : Découvrir les systèmes, les ed. D'organisation.
- Merchant K.A. (1998), Modern management control systems, Prentice Hall, Upper Saddle River, N.J.
- Minzberg H. (1982): structures et dynamiques des organisation, éd.des Organisations des
- Jaques Melèse (1984): La gestion par les systèmes, ed. H. et techniques.
- Obrecht J.J (1979): Sciences de gestion et théorie de l'entreprise voir E.S. Sciences de gestion N° 1/1979.
- Peretti J.M. (2004), « Convergences et contingences en GRH », Symposium Euromed Marseille, Marseille, AGORA-RH.
- Dirk Plat (1996): « Concurrence, productivité et efficience » Revue économique de l'OCDE, n° 27,p-p 121-164.
- Serge Raynal (et autres) (1999): Le management du projet 2000, ed. D'organisation.
- Robert Reix (2000): Système d'information et management des organisations, ed Vuibert, 3^{ème} ed..
- Ridgway V. (1956), "Dysfunctional consequences of perforamnce measurements," Administrative Science Quaterly, September.
- Paul Schreyer (2001): Manuel de la Productivité de L'OCDE : Guide de Mesure de la Productivité Intra industrielle et Interindustrielle, observateur international de la productivité, numéro deux, printemps.
- Jean Claude Scheid (1990) : Les grands auteurs en organisation, Dunod.
- Edgar H.Shein, (1971): Psychologie et organisation, H. et techniques (traduit).
- Simons R. (1995), Levers of control : How managers use innovative control systems to drive strategic renewal, Harvard Business School Press, Boston Massachusetts.
- Strategor (collectif), (2005) : politique générale de l'entreprise, ed. Dunod.
- Lionel Touchais, (1998), "Le contrôle de gestion et l'exportation : une combinaison originale de pratiques formelles et informelles", Finance Contrôle Stratégie – Volume 1, N° 4, décembre.
- Dorra Yahiaoui-Sekkai (2007)," les outils de grh en pratique face a la diversité des contextes internationaux", 18e Congrès AGRH – Outils, Modes et Modèles – 19-21 Septembre– Fribourg, Suisse.